

بيان لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري حول تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بشأن إقامة المستوطنات *

(الأهرام، القاهرة، 11/1/1978)

القاهرة، 10/1/1978

منذ أن فتحت مبادرة الرئيس السادات الطريق نحو السعي إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وما لاقته من تأييد عالمي وترحيب من جميع شعوب المنطقة التي تتطلع إلى السلام والرخاء، كان المتوقع أن تستجيب كافة الأطراف لما تفرضه هذه الجهود من الالتزام بالروح التي أمتلها وأن ترتفع إلى مسؤولية الموقف الذي نشأ عنها.

وقد لاحظت اللجنة للأسف أن الجانب الإسرائيلي لا يزال في التصريحات التي جاءت أخيراً على لسان عدد من المسؤولين، يتحدث بنفس اللغة التي درج على استخدامها في مناخ التوتر الذي كان سائداً قبل مبادرة السلام، ومن ذلك الإعلان عن البدء في إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة في الأراضي العربية المحتلة، بجانب المستوطنات القائمة وما وصفت به هذه المستوطنات من أنها وجدت لتبقى، وهو موقف لا يخرق فحسب أحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام 1949 بل يبدو أيضاً تحدياً للرأي العام العالمي وخروجاً على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الموضوع بتاريخ 11 نوفمبر [تشرين الثاني] 1976، وهو القرار الذي صدر باجماع أعضائه بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية من اعتبار تلك المستوطنات منافية لأحكام القانون الدولي وعقبة في طريق السلام. والذي تأيد أخيراً بقرار الجمعية العامة الصادر في 26 أكتوبر [تشرين الأول] 1977.

وترى اللجنة أن الإعلان عن البدء في إقامة مستوطنات جديدة وتدعيم ما هو قائم منها وخاصة في سيناء، وبالذات في هذه المرحلة الدقيقة التي تبدأ فيها المحادثات بين الجانبين على مستوى اللجنتين السياسية والعسكرية اللتين تم الاتفاق على تكوينهما في محادثات الاسماعلية، من شأنه أن يخلق موقفاً ضاراً يعرقل سير هذه المحادثات بما يحاول فرضه من أمر واقع يهدد بالخطر جهود السلام، وهو يتناقض مع ما تدعيه إسرائيل من أن كل ما يهمها هو المحافظة على أمنها وليس التوسع الاستيطاني.

وتعلن اللجنة تمسكها بما سبق أن أعلنته في اجتماعها السابق من تصفية كافة المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي العربية المحتلة، وهي ترقب باهتمام اجتماعات

* المصدر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، 31-32.

اللجنتين العسكرية والسياسية لتتبين منها حقيقة النوايا الإسرائيلية نحو السعي بجدية لتحقيق السلام العادل في المنطقة وفق قراري مجلس الأمن رقمي 242 و 338 وعدم إهدار الفرصة الراهنة التي يندر ضياعها بعواقب وخيمة لمستقبل السلام.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>